في تحديـات وإكـراهـات سياسـة الجهويـة المتقدمـة بالمغـرب

In the challenges and constraints of the developed regional policy in Morocco

أ. محمـد المستـاري، باحـث في علـم الاجتمـاع، جامعـة ابن طفيـل القنيطـرة – المغـرب.

ملخص: يهدف هذا المقال إلى رصد وتحليل أبرز الإكراهات والتحديات الجوهرية والبنيوية التي حالت وتحول دون إنجاح سياسة الجهوية المتقدمة في المغرب، بغرض تنبيه صناع القرار والمسئولين إلى النظر فيها والعمل على رفعها وتجاوزها، من أجل أن تصبح سياسة الجهوية المتقدمة واقعا حقيقيا ومشروعا تنمويا مكتملا. ذلك لأنه بالرغم من كون المغرب بات يتوفر على ترسانة قانونية جد مهمة، من خلال مراكمته لمجموعة من التجارب المتطورة فيما يخص مسألة الجهوية واللامركزية، ما يزال واقع هذه الممارسة، حتى الآن، غير متجاوز لإطار النقاشات العامة التي تعبر عن الغموض في تمثل المسؤوليات والاختصاصات، ويكشف عن مجموعة من الاختلالات والتعثرات.

الكلمات المفتاحية: الجهوية المتقدمة، اللامركزيـة، النخب السياسية، التخطيط الاستراتيجي، التنمية المستدامة.

Abstract: The aim of this article is to monitor and analyze the main obstacles and the fundamental and structural challenges that prevented and prevent the success of Morocco's advanced regional policy in order to alert decision-makers and officials to consider and work towards lifting them and overcoming them so that the developed regional policy becomes a real reality and a complete development project. This is because despite the fact that Morocco has a very important legal arsenal, by accumulating a series of advanced experiences on the issue of regionalism and decentralization, the reality of this practice has not yet exceeded the framework of public debates that reflect the ambiguity in the representation of responsibilities and competencies, It reveals a range of imbalances and obstructions.

Keywords: Regional decentralization, political elites, strategic planning, sustainable development.

مقدمة:

مرت الجهوية المتقدمة في المغرب عبر مراحل مختلفة ومتدرجة ومتمايزة، ذلك لأن بداية نشأتها الأولى تعود إلى صدور أول ظهير شريف رقم 77-71-1 بتاريخ 16 يونيو 1971، الذي كان قد نص على إحداث سبع جهات كبرى ذات نمط اقتصادي، بهدف «تخفيف الضغط القائم على المناطق الحيوية في البلاد وخلق انسجام وتكامل اقتصادي واجتماعي بين مختلف الجهات» (فاطمة البورقادي، كناني أمال، 1996، ص21).

تم «الارتقاء بالجهة إلى مستوى المؤسسة الدستورية في سنة 1992، ليتوج هذا الارتقاء الدستوري بقفزة نوعية شهدتها الجهة في دستور 1996، الذي عمل على إدماج الجهة في المجال السياسي بواسطة نظام التمثيلية في إطار مجلس المستشارين كمؤسسة دستورية تمارس السيادة بصفة غير مباشرة وفقا للفصل الثاني من الدستور. ثم جاء القانون رقم 96-47 في 1997 الذي أمد الجهة بإمكانات مادية ومالية، (...) حيث أصبحت الجهات الستة عشر وحدات ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري، وذات صلاحيات وموارد معينة» (الميلود بوطريكي، 2015).

بعد ذلك وارتباطا بجملة من السياقات الداخلية والخارجية، ستعرف الجهوية في دستور 2011 مجموعة من التطورات الهامة، التي أفضت إلى تقطيع جهوي جديد يتضمن 12 جهة بدل 16 جهة، هذا فضلا عن صلاحيات واختصاصات جد واسعة للرؤساء المنتخبين، إضافة إلى موارد مادية ومالية جديدة، وذلك ما سيتضح في القانون التنظيمي الجديد للجهات رقم 14.111، الصادر في 07 يناير 2015(الميلود بوطريكي، 2015).

وعموما، لقد ساهمت هذه التجارب والمحطات التاريخية المتطورة التي عرفها المغرب فيما يخص مسألة الجهوية واللامركزية، في توفره على ترسانة قانونية جد مهمة لكن، رغم كل المحاولات والجهود المبذولة في سبيل تنزيل مقتضيات هذه الترسانة القانونية بالشكل الكامل والمطلوب، لإنجاح هذا المشروع (الجهوية المتقدمة) في المغرب، باعتبارها مدخلا ديمقراطيا وخيارا استراتيجيا وسياسيا حاسما في تدبير مجموع التراب الوطني، بهدف تحقيق التنمية الشمولية والمندمجة والمستدامة في مختلف أبعادها ومستوياتها، إلا أن واقع هذه الممارسة، ما يزال حتى الآن غير متجاوز لإطار النقاشات العامة التي تعبر عن الغموض في تمثل المسؤوليات والاختصاصات، ويكشف عن جملة من الاختلالات والتعثرات، وهذا الوضع يفضي بنا إلى طرح الإشكال التالي: ما هي أهم الإكراهات والتحديات الجوهرية التي حالت وتحول دون إنجاح مشروع الجهوية المتقدمة في المغرب؟

في الواقع، إن الإكراهات والتحديات التي حالت وتحول دون إنجاح مشروع الجهوية المتقدمة في المغرب كثيرة، إلا أننا من خلال هذا المقال، سنركز على أهمها وأبرزها، والتي نرى أنها بنيوية وهيكلية في تعثر سياسة الجهوية المتقدمة، وهي كالآتي:

أولا: إشكالية النخب السياسية:

يعد إشكال النخب السياسية من أبرز الإشكالات والتحديات الجوهرية التي لا تواجه تفعيل مشروع الجهوية المتقدمة في المغرب فحسب، بل العالم المعاصر أيضا وسرعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والإيديولوجية (حسن قرنفل، 1997، ص226)، حيث ظل واقع هذا المجال، بمختلف محدداته ومكوناته وعناصره وظواهره واقعا مشوها، ينخره الفساد وتعتمل فيه الممارسات والمسلكيات التقليدية، كتلك المتعلقة بطرق وأساليب إنتاج النخب السياسية، التي ظلت ترتبط -عبر التاريخ وحتى الآن-، بالمال والمخزن والنسب والمقدس(عبد الرحيم العطري، 2006)، وكذلك شأن سيادة «قيم العلاقات القرابية والقبلية والزبونية والمحسوبية والمحاباة والوساطات، وهو ما يحرم المجتمع خيرة أطره ونخبه التي يمكنها أن تؤدي دورا محوريا في

الإصلاح والنهوض» (رشيد جرموني، 2014، ص90-91)، لأن الأدمغة الفاسدة في آخر المطاف، لا يمكن أن تنتج إلا واقعا مقرفا وفاسدا.

وتأكيدا لهذا المعطى، فقد كشفت دراسة إحصائية أنجزتها وزارة الداخلية المغربية، أن أزيد من 4562 رئيس أو مستشار أو ممارس داخل المجالس الترابية لا يحملون الشهادة الابتدائية، ومن شأن هذا المعطى أن يقدم لنا تصورا واضحا عن مستقبل المغرب وعن راهنية تصوره(عبد الرحيم بوعيدة، 2017)، فأي إصلاحات سياسية وتنموية يمكن انتظارها في ظل عدم توفر العديد من المنتخبين الفاعلين على شهادات ابتدائية؟

تتجلى أزمة النخب السياسية، في غياب الوعي بالمسؤوليات الجسيمة الملقاة على عاتقها، واستخلاص الدروس والعبر من التجارب والإصلاحات الماضية المتتالية، وتتجلى أيضا في غياب التخطيط للمشاريع التنموية والشمولية برؤية واضحة ومضبوطة، حيث «دلت التجارب في الكثير من الدول المتقدمة أو النامية أن وضوح الرؤية والأهداف، (...) المدروسة بعناية من لدن مختصين مسؤولين، مشبعين بحس الوطنية الصادقة، يعد سبيلا ناجحا لتيسير نجاح المشاريع التنموية، شريطة أن يكون القائمون عليها من ذوي الكفاءات، والمؤهلات الخاصة التي تزكيها النتائج وتدعمها الحصيلة النهائية على أرضية الواقع»(حسن مسكين، 2007، ص103).

وإلى جانب ذلك، هناك إشكالات أخرى تتعلق بـغياب التكوينات المستمرة، وكذا «الصراعات الهامشية والخلافات الشخصية التي يكون مردها الأساس هو الانسياق وراء المصالح الشخصية، وأيضا ظاهرة الغياب المستمر والمتكرر للموظفين الجماعيين والمستشارين والأعضاء (...)، وهو أمر أصبح متجاوز في ظل خيار الجهوية المتقدمة التي تعول على وجود نخب محلية وجهوية قادرة على تحمل المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقها» (يونس مليح، 2014).

ثانيا: ضعف الموارد المالية للجهات:

من المعرف أن الموارد المالية المخصصة للجهات والمعروفة بمصادر التمويل، تصنف حسب ما ينص عليه الفصل 141 من الدستور الحالي للمغرب ووفق ما هو موضح في القانون التنظيمي للجهات رقم 111.14، إلى ثلاث أصناف رئيسة، هي كالآتي: موارد مالية ذاتية(*)، وموارد مالية مرصودة من قبل الدولة(**)، والموارد المتأتية من القروض(***).

غير أن هذا الحجم الإجمالي للموارد المالية المخصصة للجهات يبقى محدودا وضعيفا جدا، حيث لا يمكن الجهات من تغطية جميع اختصاصاتها وممارسة مسؤولياتها الواسعة، خصوصا مع «تنامي الحاجيات وتطور الوظائف الاقتصادية لهذه الهيئات» (ياسين الفحصي، 2015).

(*)- "وتتجلى في حصيلة الضرائب والرسوم المأذون للجهة في تحصيلها، وحصيلة الأتاوى المحدثة طبقا للتشريع الجاري به العمل، وحصيلة الأجور عن الخدمات المقدمة، ومدخول الأملاك والمساهمات، وحصيلة الغرامات وحصيلة الاستغلالات والأتاوى وحصص الأرباح، وكذلك الموارد وحصيلة المساهمات المالية المتأتية من المؤسسات والمقاولات التابعة للجماعة، وحصيلة بيع المنقولات والعقارات، ثم أموال المساعدات والهبات والوصايا"، (أنظر المادة 189، من القانون التنظيمي رقم 111.14، المتعلق بالجهات، ص. 55.

(**)- "تشمل، حصيلة الضرائب أو حصص ضرائب الدولة المخصصة للجماعات أو للعمالات والأقاليم أو للجهات؛ والموارد المالية المحولة والمطابقة للاختصاصات التي تنقلها الدولة إلى الجماعات الترابية طبقا للفقرة الثانية من الفصل 141 من الدستور"، وقد "حددت المادة 188 من القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات، أن الدولة ترصد بشكل تدريجي لها نسبا محددة في 5 بالمئة من حصيلة الضريبة على الشركات و5 بالمئة من حصيلة الضريبة على الدخل و20 بالمئة من حصيلة الرسم على عقود التأمين، بالإضافة إلى اعتمادات مالية مخصصة لها من الميزانية العامة للدولة في أفق بلوغ سقف 10 ملايير درهم سنة 2021. ص.54.

(***)- "ويتمثل في حصيلة الاقتراضات، حيث يمكن للجهات الاستفادة من الحصول على قروض تقدمها الدولة في شكل تسهيلات مالية لإنجاز بعض المشاريع التنموية، في انتظار استخلاص المداخل الواجب تحصيلها برسم الموارد الضريبية وبرسم حصتها من ضرائب الدولة، (أنظر المادة 191، من القانون التنظيمي رقم 111.14، المتعلق بالجهات، ص. 55.

وعلى هذا الأساس، يرى عدد كبير من المهتمين والمختصين[1] في قضايا الجهوية واللامركزية، أنه لا يمكن لهذا المشروع أن ينجح ويحقق المرامي والأهداف المرسومة له في ظل عدم توفر الجهات على الموارد المالية الكافية لتنفيذ مشاريع التنمية الجهوية المسطرة، وذلك لأن «اللامركزية ليست فقط منح الحريات اللازمة للهيئات المحلية لاتخاذ القرارات التي تهم تدبير الشؤون المحلية، وإنما هي بالإضافة إلى ذلك إعطاء هذه الهيئات والسلطات الإمكانات المالية للقيام بالمهام المنوطة بها على الوجه المطلوب وفق الخطة المحددة من طرف الأجهزة المختصة»، (حسن بنيحيى، 1992، ص150)، كما أن «وجود لامركزية جهوية دون التوفر على الاعتمادات الذاتية الكافية يجعلها لا مركزية في تبعية مستمرة لمن يتحكم في موارد التمويل»، (يونس مليح، 2014).

وهكذا يبدو أن ضعف الموارد المالية للجهات، يشكل تحديا حقيقيا أمام ممارسة المسؤوليات والاختصاصات الموكولة لرؤساء الجهات، الشيء الذي يستدعي من الدولة إعادة النظر في طريقة تدبيرها للجهوية المتقدمة التي «يجب أن تنطلق من منظور اقتصادي محض وواقعي، بمعنى أن التخطيط للجهوية المتقدمة يستلزم تشخيصا دقيقا للمؤهلات والمعيقات الطبيعية والمادية...» (يونس مليح، 2014)، حيث «في ظل الخصاص المالي الذي تعاني منه الجهات، يبقى الاعتراف القانوني بها كوحدات ترابية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي غير ذي جدوى»، (ياسين الفحصي، 2015).

ثالثا: غياب آليات التتبع والمراقبة القانونية:

ينضاف إلى ما سبق، عائق آخر، ويتمثل في عدم خلق الدولة آليات قانونية لمراقبة وتتبع الميزانية واتجاهات صرفها، بهدف الحد من الفساد السياسي المستشري، والقطع مع تلك السلوكيات والممارسات السائدة التي تجعل من السياسة مجالا للاغتناء السريع(وهو ما يعني عدم تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة).

ذلك أن هناك مجموعة من الخروقات والتجاوزات المسكوت عنها فيها يتعلق بتبديد واستغلال المال العام، بالرغم من أنه سبق لمجموعة من المنابر الإعلامية أن كشفت عنها مرارا وتكرارا، حيث أفادت أن عددا واسعا من رؤساء الجهات والجماعات الترابية تسببوا في هدر أموال طائلة في اتجاه شراء سيارات فارهة، مع أن الجهات والجماعات الترابية التي يتولون مسؤولية تسييرها تفتقر إلى أبسط المقومات الضرورية والخدمات الأساسية واللازمة كالتعليم والصحة والتغذية والعيش الكريم.

إن القطع مع هذه الممارسات والمسلكيات التقليدية الفاسدة، لا يمكن أن يتم إلا بتفعيل مسطرة ربط المسؤولية بالمحاسبة تفعيلا سليما وصحيحا في آن.

رابعا: نسبية استقلال الهيئات الجهوية فيما يخص ممارسة اختصاصاتها:

إن إشكال «نسبية استقلال الهيئات الجهوية فيما يخص ممارسة اختصاصاتها»، يبقى من أهم الإكراهات والمشكلات المباشرة التي حالت وتحول، أيضا، دون إنجاح التجربة الجهوية في المغرب، ذلك على اعتبار أن الكثير من الفاعلين الممارسين يردون مشكلة تعطيل انخراط جهاتهم في تنفيذ اختصاصاتها إلى التدخلات الواسعة والمفرطة للسلطة المركزية التي يعتبر والي الجهة ممثلا لها.

1- عبد الصمد السكال، تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب... أية خلاصات بعد سنة ونصف، مداخلة قدمت خلال أشغال الندوة الوطنية المنظمة من لدون المركز الجامعي بقلعة السراغنة، التابع لجامعة القاضي عياض في موضوع: "الجهوية المتقدمة.. أي فاعلين لأية موارد اقتصادية واجتماعية؟"، هسبريس 18 أبريل 2017.

في هذا السياق، يمكن أن نستحضر مثالا واقعيا، مفاده أن رئيس جهة[+] كتب لرئيس الحكومة، فقال له بأن الأمر ليس من حقه، حيث كان من المفروض عليه أن يكتب لـ«الوالي» أولا، باعتباره الممثل والفاعل المركزي داخل الجهة، وهذا الأخير يكتب لـ«وزير الداخلية»، وهو بدوره يكتب لـ «رئيس الحكومة»، من أجل أن يتحدث مع رئيس الجهة[2]. وهذا مثال واحد ضمن الأمثلة الكثيرة المعبرة عن استمرار سيادة التنظيم الإداري المبني على البيروقراطية والمركزية المفرطة من جهة، وتأكيد على تقلص ونسبية استقلال الهيئات الجهوية المنتخبة.

وهكذا، يبدو أن «أزمة الجهوية في المغرب تعكسها هيمنة المقاربة الأمنية –السياسية المركزية على حساب البعد التنموي الجهوي، والتي تعطي لسلطات الوصايا المُعَيَّنَة (العامل-الوالي..) حاكما حقيقيا على المستوى الجهوي، ومن تم يبقى للمجالس المحلية المنتخبة دورا صوريا واستشاريا في تحقيق التنمية المحلية» (جواد الرباع، 2010).

خامسا: غياب مشروع مجتمعي واضح ورؤية شمولية مندمجة ومتكاملة:

من المعضلات والتحديات الكبرى التي حالت وتحول كذلك دون إنجاح مشروع الجهوية المتقدمة في المغرب، غياب مشروع مجتمعي واضح ورؤية شمولية مندمجة ومتكاملة، ذلك أن تجربة الجهوية غالبا ما ظلت ترتبط بمناسبات ظرفية وشعاراتية دون العمل على توفير الشروط والمرتكزات الضرورية واللازمة من إرادة وتشخيص عميق ومعمق وإعداد وتخطيط وحكامة واستشراف ومواكبة وتقييم واقتدار.

هذا مع العلم، أن «اعتماد تخطيط استراتيجي يستند إلى برامج مضبوطة وأهداف محددة، ممكنة التحقق، [يعد مسألة ضرورية، حيث]، دلت التجارب في الكثير من الدول المتقدمة أو النامية أن وضوح الرؤية والأهداف، واتساق الخطط القابلة للتطبيق، غير الحالمة أو المثالية، وتقديمها على أسس منهجية سليمة، مدروسة بعناية من لدن مختصين مسئولين، مشبعين بحس الوطنية الصادقة، يعد سبيلا ناجحا لتيسير نجاح المشاريع التنموية، شريطة أن يكون القائمون عليها من ذوي الكفاءات، والمؤهلات الخاصة التي تزكيها النتائج وتدعمها الحصيلة النهائية على أرضية الواقع» (حسن مسكين، 2017، ص103).

وفي السياق نفسه، يسجل المفكر وعالم الاجتماع المغربي مصطفى محسن، أن من أبرز مشكلات وعوائق السياسات الجهوية بالمغرب، أنها «لم تكن في مجتمعنا مندرجة في إطار رؤية شمولية متكاملة للتخطيط والبرمجة والتنظيم المجتمعي. [هذا مع العلم] أن الجهوية كآلية تدبيرية وعقلانية حديثة قد انخرطت في إطار المجتمعات المتقدمة ضمن فلسفة تنموية واجتماعية واقتصادية وسياسة محددة، واضحة الأهداف والمقاصد، وقائمة على قيم ومعايير منسجمة مع مطالب وخصوصيات السياق السوسيوثقافي الذي تنتمي إليه» (مصطفى محسن، 1999، ص82).

وعلى هذا الأساس، يرى الباحث نفسه، مصطفى محسن، أن «التساؤل حول مدى نجاعة السياسة الجهوية في المغرب ينبغي أن يطرح (...) ضمن هذا التصور: في إطار أي مشروع مجتمعي تندرج المسألة الجهوية بالمغرب؟ وما هي الأهداف العلنية والضمنية، والأطر المرجعية المتحكمة فيها، والتي تشرط بالتالي مآلها ونتائجها؟» (مصطفى محسن، 1999، ص82).

(+)- رئيس جهة طنجة تطوان الحسيمة.

2- جاء ذكر هذه الواقعة على لسان منصف بلخياط، نائب رئيس جهة الدار البيضاء سطات، في بث مباشر لبرنامج قضايا وآراء على القناة الأولى، حول موضوع "الجهوية المتقدمة بين الطموحات والإكراهات"، بتاريخ 06-06-2017.

خلاصة:

بناء على كل ما سبق، يمكن القول بأن المغرب من خلال مراكمته لمجموعة من التجارب المتطورة فيما يخص مسألة الجهوية واللامركزية؛ بات يتوفر على ترسانة قانونية جد مهمة، لكن هذا القول لا ينبغي أن يحجب عنا وجود جملة من المعضلات والتحديات البنيوية التي ما زالت تحول –حقيقة- دون تنزيل مقتضيات هذه الترسانة القانونية بالشكل الكامل والمطلوب، وهو الأمر الذي يستدعي من الدولة إعادة النظر في كل هذه المشكلات والتحديات والعمل على رفعها وتجاوزها، من أجل أن تصبح الجهوية المتقدمة واقعا حقيقيا ومشروعا تنمويا مكتملا.

قائمـــة المراجـع:

1. بنيحيى، حسن(1992)، الدولة والجماعات المحلية بالمغرب: توزيع الاختصاصات وتمويل الموارد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
2. فاطمة البورقادي، كناني أمال(1996)، تطور الجهة بالمغرب، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، ع 8.
3. جرموني، رشيد(2014)، المنظومات التربوية العربية بين مظاهر الأزمة وتحديات المستقبل، مجلة عمران (للعلوم الاجتماعية والإنسانية)، ع10، الدوحة.
4. التجربة الجهوية لسنة 1971، والمنظمة بالقانون رقم 77-71-1، المتعلق بتنظيم الجهات، والصادر بتاريخ 16 يونيو 1971.
5. التجربة الجهوية لسنة 1997، والمنظمة بالقانون رقم 96-47، المتعلق بتنظيم الجهات، والصادر بتاريخ، 3 أبريل 1997.
6. التجربة الجهوية لسنة 2015، والمنظمة بالقانون رقم 14-111، المتعلق بتنظيم الجهات، والصادر بتاريخ، 07 يناير 2015.
7. الدستور الجديد للمملكة المغربية، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 29 يوليوز 2011، إعداد وتقديم محمد الفروجي، مجموعة القانون المغربي، العدد 63، الطبعة السادسة، 2017.
8. الرباع، جواد(2010)، الجهوية في الخطاب السياسي المغربي وسؤال التنمية الجهوية، شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات.
9. زين الدين، محمد(2006)، إشكالية تجديد النخب بالمغرب، مجلة فكر ونقد، العدد 81.
10. السكال، عبد الصمد(2017)، تجربة الجهوية المتقدمة بالمغرب.. أية خلاصات بعد سنة ونصف، مداخلة قدمت خلال أشغال الندوة الوطنية المنظمة من لدن المركز الجامعي بقلعة السراغنة التابع لجامعة القاضي عياض في موضوع «الجهوية المتقدمة.. أي فاعلين لأية موارد اقتصادية واجتماعية؟»، هسبريس.
11. العطري، عبد الرحيم(2006)، صناعة النخبة بالمغرب: المخزن والمال والنسب والمقدس طرق الوصول إلى القمة، المغرب، ط1، الرباط: منشورات دفاتر وجهة نظر.
12. الفحصي، ياسين(2015)، إشكالية الموارد المالية للجهة نحو اعتماد الجهوية المتقدمة، موقع المنهل، الرابط: http://platform.almanhal.com/Files/2/74268
13. قرنفل، حسن(1997)، المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل؟، الدار البيضاء، إفريقيا الشرق.
14. محسن، مصطفى(2007)، في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، الطبعة الأولى، الرباط، المغرب، منشورات دفاتر وجهة نظر.
15. محسن، مصطفى(1999)، في ثقافة تدبير الاختلاف: المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديمقراطية والتنمية في العالم الثالث المغرب نموذجا، مجلة دراسات عربية، العدد الخامس – السادس.
16. مسكين، حسن(2007)، أزمة النخب العربية: الثقافة والتنمية، الدار البيضاء، المغرب، دار القرويين.

17.مليح، يونس(2014)، الجهوية المتقدمة: المعيقات وممكنات التنزيل في ظل التوجهات الترابية الجديدة، موقع مجلة العلوم القانونية.